

الطيران الروسي يرتكب ثلاث مجازر متتالية في مدينة إدلب

يوم دامٍ في إدلب على الرغم من اتفاق
وقف إطلاق النار

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 27 آذار 2017

محتويات التقرير:

أولاً: المقدمة

ثانياً: التفاصيل

ثالثاً: المرفقات

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

شكر وعزاء

أولاً: المقدمة:

خضعت مدينة إدلب لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة المسلحة وتنظيم جبهة فتح الشام منذ 28/ آذار/ 2015، ويقطن فيها حالياً ما لا يقل عن 320 ألف نسمة.

في 24 أيلول/ 2015 خضعت المدينة لشروط هدنة أبرمت بشكل رئيس بين فصائل أحرار الشام –أحد الفصائل المشاركة في جيش الفتح– والنظام السوري، تنص الاتفاقية على وقف كامل العمليات العسكرية والقصف الجوي على مدينة إدلب وبعض القرى التابعة لها مقابل عدة شروط من بينها السماح بإدخال المواد الغذائية إلى قرى الفوعة وكفريا ذات الأغلبية الموالية للنظام السوري، تمّ خرق هذه الهدنة عدة مرات وقد استعرضنا أحد أبرز المجازر في تقرير ”القوات الروسية تخرق قرار مجلس الأمن 2254 وتقتل أهالي مدينة إدلب“

في 11/ حزيران/ 2016 تم الاتفاق على تمديد العمل بهذا الاتفاق ستة أشهر، لكن قوات النظام السوري خرقت في اليوم التالي الهدنة مجدداً واستهدفت سوق الخضار في المدينة؛ ما تسبب بمجزرة استعرضنا تفاصيلها في تقرير ”النظام السوري يغدر حتى بالهدن المحلية التي يعقدها“ وعادت القوات الروسية لاستهدافها السوق ذاته وخرقت الهدنة مجدداً في 10/ أيلول/ 2016 واستعرضنا ذلك في تقرير ”القوات الروسية تخرق هدنة مدينة إدلب“.

تخضع المدينة حالياً لسيطرة مشتركة بين عدد من فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام (تجمع مكوّن من تنظيم جبهة فتح الشام، وفصيل أنصار الدين، و3 فصائل من المعارضة المسلحة –لواء الحق، وجيش السنة، وكتائب نور الدين الزنكي).



في هذا التقرير نوّقت ارتكاب طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي 3 مجازر متتالية في مدينة إدلب حيث قام فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالتواصل مع عدد من أهالي المدينة وشهود العيان وناجين من الحوادث، ومع نشطاء إعلاميين محليين، ونعرض في هذا التقرير 3 شهادات، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يقدمونها في هذا التقرير دون أن نقدم أو نعرض لهم أية حوافز كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنيبهم معاناة تذكر الانتهاك، وتم منح ضمان بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار. كما راجعنا الصور والفيديوهات الواردة إلينا وتَحَقَّقنا من صدقيتها، حيث أظهرت آثار الدمار الكبير الذي تسبب به القصف، إضافة إلى صور تظهر ضحايا من الأطفال ونحتفظ بنسخٍ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخ احتياطية على أقراصٍ صلبة، ولمزيد من التفاصيل نرجو الاطلاع على منهجية عملنا العامة.

أثبتت التحقيقات الواردة في هذا التقرير أن المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنية ولا يوجد فيها أي مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة لفصائل المعارضة المسلحة أو التنظيمات الإسلامية المتشددة أثناء الهجوم أو حتى قبله. ماورد في هذا التقرير يُمثل الحد الأدنى الذي تمكنا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ثانياً: التفاصيل:

الثلاثاء 7/ شباط/ 2017 قرابة الساعة 03:45 أغار طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي ما لا يقل عن 5 غارات قصف فيها ما لا يقل عن 11 صاروخاً، استمرت الغارات قرابة 50 دقيقة واستهدفت عدة مواقع؛ ما أدى إلى مقتل 29 مدنياً، بينهم 15 طفلاً، و11 سيدة (أنثى بالغة). كانت الاستهدافات على النحو التالي:

- صاروخان استهدفا منطقة مساكن الضباط غرب مدينة إدلب، -يقطن في هذا الحي عائلات مقاتلين أجنبي من الأوزبك-؛ ما أدى إلى مقتل 6 مدنيين (طفلتان، و4 سيدات).
- صاروخان استهدفا حي وادي النسيم جنوب مدينة إدلب؛ ما أدى إلى مقتل 4 أطفال.
- 4 صواريخ استهدفت بناءين سكنيين غرب دوار الجرة في حي القصور جنوب مدينة إدلب؛ ما أدى إلى مقتل 14 مدنياً، بينهم 8 أطفال، و4 سيدات. إضافة إلى دمار كبير في البناءين.
- صاروخان استهدفا بناءين سكنيين في حي القصور جنوب مدينة إدلب؛ ما أدى إلى مقتل 5 أشخاص بينهم طفل و3 سيدات. إضافة إلى دمار كبير في البناءين.
- صاروخ سقط بالقرب من مبنى نقابة الأطباء -يضم حالياً مركزاً طبياً لتفتيت الحصى الكلوية- جنوب مدينة إدلب.



خريطة تُظهر مواقع مجزرتي حي القصور وحادثه حي وادي النسيم



خريطة تُظهر موقع مجزرة مساكن الضباط



أخبر السيد عمار الحمود مسؤول منظمة الدفاع المدني في مدينة إدلب الشبكة السورية لحقوق الإنسان -تواصلنا معه عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك- الذي توجه إلى موقع القصف بعد تنفيذ الغارة الأولى: ”بعد وصولنا مباشرة إلى موقع القصف في حي مساكن الضباط تعرضنا لغارة أخرى، نقلنا المصابين وبدأنا بإسعافهم، كان هناك عشرات المدنيين العالقين تحت الأنقاض، عملنا ذلك اليوم ما يزيد عن 23 ساعة متواصلة لإخراج العشرات من الضحايا ممن علقوا تحت ركام المنازل.

أخرجنا سيدة من تحت ركام منزلها بعد أن قضت طفلتها في القصف، كما استطعنا أن نُنقذَ عائلة كاملة علقت تحت الأنقاض بعد عدة ساعات من العمل المتواصل، شاهدت عائلات بأكملها مدفونة تحت أكوام الحجارة كان مشهد الموت يغطي على كل شيء“.

وقال محمد الذي يعمل في قسم التوثيق في المشفى الجراحي التخصصي في المدينة للشبكة السورية لحقوق الإنسان -تواصلنا معه عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك- أن أكثر من عشر غارات ودوي انفجارات هائل حصلت فجراً وأكد أن القصف كان روسياً إذ كان أشد قوة من القصف الحكومي المعتاد حسب قوله وأضاف: ”شاهدتُ طفلاً صغيراً ينادي على أخته حنان التي فُقدت أثناء القصف مع والدها، استشهدت حنان فيما نُقل والدها مصاباً إلى المشافي الحدودية في تركيا“.

ووصف محمد الدمار الذي نتج عن القصف في أحياء القصور ووادي النسيم بالكبير والهائل: ” كان الدمار كبيراً جداً أبنية بكاملها سويت بالأرض على الرغم من أن المناطق المستهدفة كانت مدنية، لقد كان يوماً دمويًا“.

قال أحمد رحال -ناشط إعلامي محلي في شبكة بلدي نيوز يقطن في حي النسيم أحد الأحياء التي تعرضت للقصف-، للشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أنه أحصى ما لا يقل عن عشر غارات في ذلك اليوم وأنه سمع استغااثات أطفال ونساء عالقين تحت الأنقاض: ”استهدف الطيران بناءً مكوناً من 6 طوابق، الطابق الخامس والسادس تدمرا كلياً، شاهدت ثلاث طفلات سقطن من أعلى البناء نتيجة القصف“.

توجّه أحمد إلى موقع غرب دوار الجرة تعرّض للقصف أيضاً: ”دمر الصاروخ الذي استهدف منطقة غرب دوار الجرة 3 أبنية بشكل كامل وكان عناصر الدفاع المدني يخرجون 13 شخصاً عالقين تحت الركام معظمهم من الأطفال، وبعد ساعات من العمل كان الجميع قد لقي حتفه“.



ثالثاً: المرفقات:

أسماء الضحايا

فيديو يظهر ضحايا ومصابين جراء القصف

فيديو يظهر آثار الدمار الذي تسبب به القصف الروسي

صور تظهر آثار الدمار الكبير الذي تسبب به القصف على مدينة إدلب



صور تظهر ضحايا من الأطفال قضاوا نتيجة القصف الذي نَقَّذَهُ طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام الروسي بشكل لا يقبل التشكيك قرار مجلس الأمن رقم 2139 وقرار مجلس الأمن 2254 القاضيان بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهك عبر جريمة القتل العمد المادة الثامنة من قانون روما الأساسي، ما يشكل جرائم حرب.
2. نؤكد على أن القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الروسية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
3. إن الهجمات الواردة في التقرير، التي قام بها النظام الروسي تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العربي، ذلك أن القذائف قد أطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجه إلى هدف عسكري محدد.
4. إن عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بما فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه بارتكاب جرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- توسيع العقوبات لتشمل النظام الروسي والنظام الإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.



إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السامية أن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن هذه المجزرة تحديداً، باعتبارها نفذت من قبل قوات نعتقد أنها روسية.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظل انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، وقد تم استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لا بد بعد تلك الفترة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومازال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

